

طالبت بعودة العمل في الحضانات منتصف أغسطس

التعليمية : دعم العودة الشاملة للدراسة بجميع المراحل كما كانت قبل كورونا

إصابتهم بفيروس كورونا. في سياق آخر، أوضح المطر أن اللجنة التعليمية أعلنت أمس، عن تنظيم ورشة عمل للمدرسين الجدد بمسرح المجلس في تاريخ 22 من الشهر الجاري، مبيناً أن دور اللجان في مجلس الأمة يجب أن يتوافق مع رؤية البلد لتشجيع الشباب. وقال: إن التسجيل في الدورة سيتم من يوم أمس حتى تاريخ 18 من الشهر الجاري وسوف يديرها مختصون بشكل علمي. وبين المطر أنه بصفتة رئيس لجنة البيئة فإن اللجنة ستنظم أيضاً ورشة عمل للتوعية البيئية لتقديم بعض المهارات في بعض المفاهيم البيئية، لافتاً إلى أن هذه الورش نقلة نوعية لعمل اللجان وسيتم تكريم المشاركين فيها.

ومن جانب آخر، طالب المطر بضرورة إلغاء تطبيق (مسافر)، الذي وصفه على حد تعبيره بأنه فاشل وأزعج الكويتيين، لافتاً إلى أن ما يقال الآن عن إعادة تقييم هذا التطبيق يجب ألا يتم والأولى أن يتم إلغاؤه بشكل عاجل وسريع



جانب من اجتماع اللجنة

متنصف الشهر الجاري. من جانب آخر، أكد دعم اللجنة العودة الشاملة الكاملة للدراسة بجميع المراحل كما كانت قبل أزمة كورونا، مشيراً إلى أن وجود الطلبة في المنازل أخطر بكثير من احتمالية

ترتيب أمورهم». ولفت المطر إلى أنه يجب إعادة النظر في هذا الأمر وإعادة العمل في الحضانات خاصة التي لها ارتباط ببنوى الاحتياجات الخاصة بالتزامن مع عودة العمل في مؤسسات الدولة في

وافقت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس، على 66 اقتراحاً برغبة من بين 68 اقتراحاً تمت مناقشتها وأجلت البت في اقتراحين لمعرفة رأي الحكومة فيهما، وطالبت اللجنة بعودة العمل في الحضانات في منتصف أغسطس.

وقال رئيس اللجنة، حمد المطر في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة: إن تأجيل الاقتراحين جاء بناء على رغبة بعض الأعضاء للتأكد من بعض المعلومات الفنية ومعرفة رأي الحكومة في القضايا التي تتعلق بالتعليم العالي والتعليم العام والخاص.

وأضاف المطر، أن اللجنة ناقشت أيضاً عدة أمور في بند مايستجد من اعمال من بينها قرار مجلس الوزراء الصادر أمس بعودة جميع الأعمال بدوام كامل 100% ابتداء من 15 أغسطس الجاري بينما قررت في السابق عودة العمل في الحضانات ابتداء من أول سبتمبر المقبل. وقال المطر: إن هناك تناقضا

الغانم يستقبل سفير مصر لدى الكويت بمناسبة انتهاء فترة عمله



مرزوق الغانم يقدم درعاً للسفير المصري

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، في مكتبه أمس، سفير جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت طارق القوني، وذلك بمناسبة انتهاء فترة عمله سفيراً لبلاده لدى الكويت.

استفسر عن أسباب إحالة صالح الملا وآخرين إلى النيابة

بدر الملا يسأل عن العسكريين المستحقين لضم مدة الخدمة بمناطق العمليات الحربية



د.بدر الملا

بإحالة مخالفات أخرى للاشتراطات الصحية على الرغم من وضوح تلك المخالفة، لذا يرجى تزويدنا بالآتي:

1- تزويدنا بالسند القانوني بإحالة النائب السابق صالح الملا وآخرين إلى جهات التحقيق المتواجدين في ساحة الإرادة على سدن من مخالفة الاشتراطات الصحية في ظل عدم وجود مكان مغلق وعلى الرغم من تواجدهم في أماكن مفتوحة.

2- هل امتنعت وزارة الداخلية عن تحويل وقائع تتعلق بمخالفة الاشتراطات الصحية على الرغم من أنها تمت في أماكن مغلقة ومخالفة لكافة الإجراءات الصحية؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى بيان أسباب ذلك.

3- يرجى تزويدي بالقرار التنظيمي الذي ينظم ويضع معايير مخالفة أو اتباع الإجراءات الصحية وتزويدي أيضاً بالجهة أو الشخص التي تحدد وجوب اعتبار الواقعة مخالفة للإجراءات الصحية والجهة التي تحدد وجوب الإحالة للتحقيق.

4- يرجى تزويدي ببيان الحالات التي تمت إحالتها للتحقيق بناء على مخالفة الإجراءات الصحية منذ تعديل قانون الاحتياطات الصحية للقوانين في الأمراض السارية.

5- يرجى تزويدي ببيان أسماء من لديه الصلاحية في اعتبار الواقعة من مخالفة الإجراءات الصحية والجهة التي تصدر قرار الإحالة ومن لديه الصلاحية بذلك.

6- نتمى إلى علمنا أن هناك حفل استقبال أقامه أحد أعضاء مجلس الأمة للتهنئة بتعيين شخص محافظاً لمحافظة حولي وقد أظهرت تصويرات الفيديو مخالفة الاشتراطات الصحية؟ فهل اتخذت وزارة الداخلية أي إجراء حيال ذلك؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تقديم ما يثبت ذلك، وفي حالة الإجابة بالنفي، يرجى بيان أسباب ذلك؟

وجه النائب د.بدر الملا سؤالين وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، وقال في مقدمة السؤال الأول: نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من المرسوم بالقانون رقم (69) لسنة 1980 بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على أن: «تضاف إلى مدة الخدمة المحسوبة طبقاً لهذا القانون الضمان الآتية: ومنها مدة مساوية لمدة الخدمة الفعلية التي يقضيها المستفيد في مناطق العمليات الحربية أو من وزير الداخلية (خلال فترة الغزو وما بعدها) عد جميع مناطق الكويت عمليات عسكرية في الفترة من 2/ 8/ 1990 حتى 22/ 8/ 1991 فقد قامت مجموعة من الضباط السابقين من منتسبي وزارة الداخلية وعددهم (13) عقيدا منتقدا، بمخاطبة الوزارة للاستفادة من القرار 1992/ 200 المتعلق بـ (تحديد مناطق ساحات القتال والعمليات العسكرية) لضم الفترة لمدة خدمتهم الفعلية وفقاً للقانون المشار إليه.

1- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه هؤلاء المستحقين الذين طالبوا بضم الفترة المشار إليها إلى مدة خدمتهم الفعلية؟ 2- أصدرت الوزارة موافقات مبدئية تفيد بأحقية المجموعة بضم الفترة المذكورة، فلماذا لم تستكمل الوزارة إجراءاتها الإدارية لمنح هؤلاء حقوقهم بعد إصدارها هذه الموافقات في وقت سابق؟

3- خاطبت الوزارة في وقت سابق إدارة الفتوى والتشريع والتي أكدت على أحقية المجموعة في ضم المدة المذكورة، فلماذا لم تعتد الوزارة برأي الفتوى والتشريع حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وماذا خاطبتها من الأساس بما أنها ليست لديها نية في إعطاء المستحقين حقوقهم؟

4- ما مدى صحة أن وزارة الداخلية قامت بضم تلك المدة لضباط متقاعدين على الرغم من أنهم أثناء فترة الغزو كانوا طلبية ولم يكونوا ضباطاً في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى بيان أسباب ذلك في ظل امتناع الوزارة عن منح هؤلاء الضباط المتقاعدين حقوقهم في ضم تلك المدة على نحو مغاير لنظرانهم على الرغم من أن النظر لم يكونوا ضباطاً وقت الغزو؟

5- ما معايير الوزارة في تطبيق القانون في ظل وجود حالة تتضمن تمايزاً في المركز القانوني؟ وما إجراءات الوزارة في تحقيق العدالة بين منتسبيها في ظل تماثل المركز القانوني واختلاف في منح الحقوق بينهم.

وقال في مقدمة السؤال الثاني: سبق وأن تمت إحالة النائب السابق صالح الملا وآخرين على سدن من مخالفة الإجراءات الصحية وذلك على سدن من أنه قام بدعوة الناس للجمع في ساحة الإرادة، وفي نفس الوقت لم تقم وزارة الداخلية

مهلهل المصنف يسأل عن المناصب الإشرافية الشاغرة في الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات؟



مهلهل المصنف

4- كم إجمالي المبلغ الذي صرفته الوزارة زيادة على المبلغ المخصص لها في العام 2019/ 2020؟ وما أسباب

سؤال إلى وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وطالب في السؤال إفادته وتزويده بالآتي:

1- ما المناصب الإشرافية الشاغرة في الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات؟ وما أسباب عدم تسكين الشاغر.

2- هل أتمم هيكلاً تنظيمياً للهيئة منذ تأسيسها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بطرق شغل وظيفة جميع العاملين بالنفي، فما الأسباب؟ وهل أتمم الوصف الوظيفي لموظفي الهيئة؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فما الأسباب؟

3- ما الآلية المتبعة لاختيار رؤساء القطاعات في الهيئة؟ وما مهام قطاع الشؤون الإدارية والمالية؟ كما يرجى تزويدي بطرق شغل وظيفة جميع العاملين في هذا القطاع سواء كانوا في مناصب قيادية وإشرافية مع تزويدي بالشهادة العلمية لكل منهم.

4- هل أعلن عن شغل منصب مدير قطاع الشؤون الإدارية والمالية خلال الفترة منذ التأسيس حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالسيرة الذاتية لجميع المرشحين لهذا المنصب مع أسباب استبعادهم، وإذا كانت الإجابة بالنفي، يرجى تزويدي بصورة ضمنية من قرارات تسكين المنصب خلال المدة ذاتها.

كانت الإجابة بالنفي، ما السند القانوني لذلك؟

7- ما مدى صحة استخدام بعض الأساتذة في قسم الهندسة المدنية في كلية الهندسة والبترو ل أبحاث الطلبة ومشاريع تخرجهم في نشرها بمجلات علمية لاستخدامها في الترقية الأكاديمية؟ إذا كانت الإجابة بصفحة يرجى تزويدي بجدول تفصيلي يبين كل حالة شاملة فيها إذا كانت الأستاذ مشرف على البحث أو مشروع التخرج أو لم يكن يشرف على الطلبة الذين تم استخدام بحثهم أو مشروع تخرجهم؟ 8- هل تم ترقية أعضاء هيئة تدريسية من قسم الهندسة المدنية ورغم وجود شهادات بدرجة علمية وخلال قيام لجنة تحقيق بالتدقيق بالواقعة؟ أو بعد رفع تقرير اللجنة؟ وماذا كانت توصية لجنة التحقيق؟ 9- هل تمكّن الترقية إلى الأستاذية لمن تم إحالته إلى لجان التحقيق بالسريعة العلمية؟ وهل تمكّن من الترشح إلى منصب مدير الجامعة؟ 10- هل ترشح أي من المحالين إلى لجان التحقيق بالسريعة العلمية إلى لجنة اختيار مدير الجامعة؟

سؤال إلى وزير الخارجية وطالب في السؤال إفادته وتزويده بالآتي مشفوعاً بالمستندات:

1- وفقاً لتقرير ديوان الحاسبة السنوي 2020/ 2019 أقامت وزارة الخارجية بعض الحالات بتكاليف مبالغ فيها، فما سبب إقامة هذه الحالات؟ كم بلغت تكلفتها الإجمالية؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتصحيح هذه الملاحظة؟ وهل اتخذت إجراءات لمحاسنة المسؤولين عن إقامة هذه الحالات وإحالتهم إلى جهات التحقيق؟

2- اشترط الديوان على الوزارة لشراء قطعة أرض في واشنطن مجموعة من الشروط والمعايير ولم تلتزم الوزارة بها وفقاً لتقرير ديوان، فما الأسباب التي أدت إلى ذلك التجاوز؟ وكم إجمالي المبلغ الذي صرف لشراء تلك القطعة؟

3- ما أسباب تحويل دفعات للمبيعات الخارجية ببلغت قيمتها 230.571.539.000 (مئتان وثلاثون مليون وخمسمائة وواحد وسبعون ألف وخمسمائة وتسعة وثلاثون ديناراً) بالتجاوز على اعتمادات الميزانية وفقاً لتقرير ديوان الحاسبة؟

6- كم عدد الأبحاث العلمية التي قام بها رئيس قسم الهندسة المدنية خلال (3) سنوات منذ 2018/ 2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وهل قدمت شكوى إلى مدير جامعة الكويت في هذا الخصوص؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بفحوى الشكوى والإجراءات التي تمت للتحقق من الأمر وتوصية اللجان التي تم تشكيلها.

7- جدول تفصيلي للنتاج العلمي لكل أساتذة قسم الهندسة المدنية خلال الأعوام 2017/ 2018 إلى 2020/ 2021.

وطالب في السؤال الثاني إفادته وتزويده بالآتي:

1- كافة القرارات الصادرة بتشكيل لجان التحقيق الخاصة بسرعة الأبحاث العلمية، مع تزويدي بمحاضر اجتماعات اللجان وتوصياتها.

2- ما مدى صحة طلب الهيئة العامة لمكافحة الفساد من كلية الهندسة والبترو ل محاضر بخصوص سرقة الأبحاث العلمية؟ وهل سلمت هذه المحاضر؟ وما هي نتائج التحقيق بخصوص السرقات العلمية؟

3- هل شكلت فرق أو لجان للتحقيق والتقصي في سرقة الأبحاث العلمية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بكافة القرارات ويكشف تفصيلي يتضمن تواريخ تشكيل اللجان وأعضاء كل لجنة وعدد الحالات التي أحيلت للنيابة العامة أو الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وبيان أسماء من حُق معهم ونوع الوظيفة والمناصب التي يشغلونها والإجراءات المتخذة تجاههم.

4- كشف تفصيلي يتضمن عدد الأبحاث العلمية التي أتممت واسم صاحب البحث وتاريخ تسليم البحث أو اعتماده من اللجان المعنية في جامعة الكويت.

5- ما مدى صحة حفظ التحقيق مع بعض أعضاء هيئة التدريس الكويتيين أو الوافدين في قسم الهندسة المدنية في كلية الهندسة والبترو ل بعدما تبين تقديمه أبحاث علمية قديمة قد تم نشرها سابقاً وعرضها كأبحاث جديدة للحصول على الترقية؟

6- ما مدى صحة طلب الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) محاضر تحقيق بخصوص تقديم أبحاث قديمة لاعتمادها كأبحاث جديدة؟ وهل سلمت الهيئة المستندات المطلوبة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالمستندات، وإذا

رياض عواد

أعلن النائب مهلهل المصنف عن توجيهه 6 أسئلة إلى وزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، جاءت كما يلي:

سؤالان إلى وزير التعليم العالي وطالب في السؤال الأول إفادته وتزويده بالآتي: 1- جدول تفصيلي يوضح أسماء رؤساء الأقسام في كلية الهندسة والبترو ل وسير تهم الذاتية وتاريخ تعيينهم بصفة رؤساء أقسام علمية وعدد مرات التجديد لهم مع ذكر تفصيل كل حالة تجديد.

2- ما الدرجة العلمية لرؤساء الأقسام

في كلية الهندسة والبترو ل عند توليهم مهام رئاسة القسم؟ مع تزويدي بجدول تفصيلي يبين الإنتاج العلمي والأكاديمي لرؤساء الأقسام منذ 2010 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3- هل شُكلت فرق أو لجان للتحقيق

والتقصي في سرقة الأبحاث العلمية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بكافة القرارات ويكشف تفصيلي يتضمن تواريخ تشكيل اللجان وأعضاء كل لجنة وعدد الحالات التي أحيلت للنيابة العامة أو الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وبيان أسماء من حُق معهم ونوع الوظيفة والمناصب التي يشغلونها والإجراءات المتخذة تجاههم.

4- كشف تفصيلي يتضمن عدد الأبحاث العلمية التي أتممت واسم صاحب البحث وتاريخ تسليم البحث أو اعتماده من اللجان المعنية في جامعة الكويت.

5- ما مدى صحة حفظ التحقيق مع بعض أعضاء هيئة التدريس الكويتيين أو الوافدين في قسم الهندسة المدنية في كلية الهندسة والبترو ل بعدما تبين تقديمه أبحاث علمية قديمة قد تم نشرها سابقاً وعرضها كأبحاث جديدة للحصول على الترقية؟

6- ما مدى صحة طلب الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) محاضر تحقيق بخصوص تقديم أبحاث قديمة لاعتمادها كأبحاث جديدة؟ وهل سلمت الهيئة المستندات المطلوبة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالمستندات، وإذا

إعلان

تقدم السادة شركة / مسار تكنولوجي للتجارة العامة بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة. حيث تم تسجيل الوكالة رقم 2021/000337 SONIC HEARING AIDS: الجنسية سويسرا ونشاط الوكالة عبارة عن : سماعات طبية على أن تكون المدة من : 2023/5/31 إلى 2021/04/15

عبدالله المصنف يقترح إلغاء منصة «كويت مسافر» وتطبيق «شلونك»

التالي: 1 - إلغاء منصة «كويت مسافر» والاكتفاء بتسليم شهادة مسحة PCR ((وشهادة التطعيم - 2 - إلغاء تطبيق «شلونك» والاكتفاء بالشهادات الرسمية الصادرة من وزارة الصحة والمراكز والمختبرات الطبية المعتمدة

أعلن النائب عبدالله المصنف عن تقديمه باقتراح برغبة في شأن إلغاء منصة (كويت مسافر) وتطبيق (شلونك)، قال في مقدمته: إن الهدف الرئيسي من انشاء التطبيقات هو تقديم وتسهيل على مستخدميها ونظرا لما يتعرض